يعني مسافرة القصر اذ ليس لاقصى حد السفر نهاية فاعتبر الامام في
وهو اختيار القاضي ابو علي النسفي وسعد بن معاذ المروزي وجده
الاسلام البزدوي والصدر الشهيد وعليه الفتوى كذا في الكافي قيل
ما لم ينتظم المعنى الخاص الجمعة عند اختيار الامام شمس الائمة السرخسي
حيث قال الاصح انه اذا كان في موضع لو انتظر حضور الجمعة او استيلاء
رأيه يعرف اللص الذي حضر فالغيبة منقطعة والا فلا لان لا يتمكن
نظر به والنظر في ابطاله فلا يتمكن حينئذ والا يبطل بعوده بعد ما تبين
الولاية للابعد اذا زوجها ثم حضر كل واحد ليس له ان ينسخ لان العقد
عقد بولاية تامة وقد حصلت القدرة على الاصل بعد حصول المقصود
بالخلف اقول وفي صغير او صغيرة او وكيل رجل او امة او مولى العبد
بالنكاح لم يتعلق والعبد منهم عند ابي حنيفة لكونه اقرارا على الغير
الا اذا يشهد الشهود على النكاح او يدرك الصغير او الصغيرة فيصدق
او يصدقه المولى والعبد وعندهما يصدق بلا شهود وتصديق صورته
ان يدعي عند القاضي رجل على ابن الصغيرة انه زوجها منه وأقر الاب
به بين يدي القاضي فانه لا يقضي بالنكاح ما لم يأت الزوج ببينة
يشهد وقت على ما ادعاه ويصف انسانا عن الصغيرة حتى يتبين
النكاح فيهم عليه البينة او يدرك الصغيرة فتصدق الرجل والاب
فحي يقضي بالنكاح خلافا لهما فانهم اجمعوا انه لو اقر بنكاح
امته بعد ما ادعى رجل نكاحها يقضي بنكاحها بلا تصديق وبينة لانه
مقر على نفسه لانه تملك نفس الجارية ونصفها بخلاف العبد فانه تملك
نفسه فقط لما فرغ عن المتن شرع في اللغة فقال الكفاءة هو لغة
كون الشيء نظيرا آخر وهو يعتبر في النكاح بين الرجال والنساء للزوم النكاح
حتى ان المالك نسبا في العرف ذات الحسب ضيعوا انسابهم فقر ليس الكفاء
اي بعضهم

اي بعضهم كغير بعض والعرب يعني ما سوى قريش كالكفاء قبيلة بقبيلة و
ليس بكفء لقريش والموالي يعني العجم سموا بذلك لانهم نصروا العرب
على قتال اهل الحرب والناصر يسمى مولى قال الله تعالى وان للكافرين
لا مولى لهم اكفاء رجل رجل اي لا يعتبر نسبهم وليسوا بكفء للعرب
ويعتبر ايضا اسلاما فمسلم بنفسه ليس كفءا لذي اب واحد فيه اي
الاسلام والا بواء فيه كالابا يعني من كان له اب في الاسلام فهو كفء
لمن له اباء فيه لان الترجيح يقع بالاب فلا يعتبر الزائد ويعتبر ايضا
حرية فعبد او معتق ليس كفءا لحرية اصلية والمعتق ابوه كفء
لذات ابوين حرين ويعتبر ايضا ديانة فليس فاسق كفءا لصالحة او بنت
صالح ويعتبر ايضا مالا وهو ان يكون ما لكا للمهر والنفقة وهو المعتبر في
ظاهر الرواية فالعاجز عن المهر المعجل والنفقة ليس كفءا للقتدرة اما
المهر فلانه عرض بعجزها فلا بد من تسليمه لان المراد بالمهر قدر ما تأخذ في
تجهيزها عادة والمؤجل لا عبرة به لانه دين مؤجل عرفا واما النفقة فلان قوام الازدواج ودوامه
بها لا غنى في الاصح قال شمس الائمة السرخسي فصاحب الحرفة الاصح انه
لا يعتبر لان كثرة المال مذمومة في الاصل قال صلعم هلاك الامة في الثروة واللهو
قال بما له هكذا هكذا اي يتصدق به فالقادر على المهر والنفقة
كفء لذات المال عظام لعدم العبرة بالغنى ويعتبر ايضا حرفة لان التفاخر
يقع بها قيل حائك كحداد وحتاف ونحوها ليس كفءا لمثل عطار كبزاز
والعطار والبزاز كفء لابن العجمي العالم كفء للعربي الجاهل لان شرف العلم
يقاوم شرف النسب والعالم النقير اي غير الغني لما عرفت انه يجب ابوه
على المهر المعجل والنفقة كفء للجاهل الغني لما عرفت ان الغني غير معتبر
غيره وللعلوي لما عرفت ان شرف العلم يقاوم شرف النسب والقروي للبلدي
اي تزوجت امة ونفقت على مهر مثلها للبلدي او تزوج المولى امرأة عربية بينهما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)